هاغل: مستعد لشن حرب أمريكية على إيران

طهران تواصل تحدي الأسرة الدولية .. وتعلن زيادة عمليات التخصيب

نجاد خلال زيارة سابقة إلى مفاعل نطنز

نشاك هاغل

عواصم «وكالات» - اظهرت وثيقة اتيحت لرويترز امس ان إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة انها تعتزم استخدام المزيد من اجهزة الطرد المركزي الاكثر تطورا في محطة نطنز.

ومن شان هذه الخطوة ان تمكن إيران من تخصيب اليورانيوم على نحو اسرع مما تفعله الآن وان تزيد من قلق الغرب وإسرائيل إزاء اهداف البرنامج النووي الإيراني الذي يخشى ان تكون لديه اهداف عسكرية وتقول إيران إن كل انشطتها سلمية.

كما ستبرز تحدي إيران للمطالب الدولية بتعليق كل انشطة تخصيب اليورانيوم كما ورد في سلسلة من قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة وربما تزيد من تعقد الجهود الدبلوماسية لحل النزاع.

وقال دبلوماسي طلب عدم نشر اسمه إن إيران أبلغت وكالة الطاقة الذرية التي تتخذ من فيينا مقرا بالخطة في خطاب بتاريخ 23 يناير. وجاء في الخطاب أن إيران ستستخدم أجهزة الطرد المركزي الجديدة -وهي من طراز آي.ار2ام- في وحدة بمحطة نطنز حيث تخصب إيران اليورانيوم لدرجة تركيز تبلغ خمسة في المئة طبقا لتقرير من وكالة الطاقة الذرية للدول الأعضاء اطلعت عليه رويترز.

وقال تقرير الوكالة «تلقت أمانة الوكالة خطابا من هيئة الطاقة الذرية الإيرانية بتاريخ 23 يناير 2013 يبلغ الوكالة بأن وحدات طرد مركزي من طراز آي.ار.2ام ستستخدم في الوحدة إيه22- بمحطة تخصيب اليورانيوم في نطنز.»

وتقول إيران إنها تخصب اليورانيوم لتزويد شبكة من محطات مزمعة للطاقة النووية بالوقود اللازم. لكن الغرب يخشى من أن هذه المواد في حالة تخصيبها إلى درجة 90 في المئة يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة. وتقول إيران إن أهداف برنامجها النووي سلمية.

وتحاول إيران منذ سنوات انتاج المزيد من وحدات الطرد المركزي الاكثر كفاءة من وحدات طراز آي.ار1- كثيرة الأعطال التي تعود للسبعينات وتستخدمها حاليا في إنتاج الوقود

وعلى ذات صعيد ملف ايران النووية قال تشاك هاجل وزير الدفاع الأمريكي المرشح أمام الكونجرس انه اذا تم التصديق على شغله المنصب فسيحرص على ان يطمئن الجيش الأمريكي على انه مستعد لضرب إيران اذا كانت هناك ضرورة لكنه اكد الحاجة إلى «الحذر والبقين» اذا بدأ التفكير في استخدام القوة.

وشرح هاجل وجهة نظره بالتفصيل في 112 صفحة كتبها ردا على تساؤلات عديدة طرحها مشرعون امريكيون قبل الجلسة التي عقدها الكونجرس امس للتصديق على توليه منصب وزير الدفاع. كما عبر هاجل عن تاييده لانسحاب للقوات الأمريكية من أفغانستان بخطى ثابتة.

و شهدت جلسة الاستماع امس استجوابا صعبا خاصة من أعضاء جمهوريين في اعقاب حملة علنية ضد ترشيحه خاصة من جانب منتقدين حاولوا تصويره على انه لين مع إيران ومعاد لإسرائيل.

وطمأن هاغل وهو ايضا جمهوري من نبراسكا لجنة الكونجرس المختصة على ان الولايات المتحدة ستحافظ على التزامها «الراسخ» بامن إسرائيل وعبر عن تاييده لقرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بجعل كل الخيارات مطروحة لمنع إيران من امتلاك اسلحة نووية. ويستخدم هذا التعبير عادة للاشارة إلى امكانية توجيه ضربة عسكرية.

وكتب هاجل وفقا لنسخة من الاسئلة والاجوبة اطلعت عليها رويترز «في حالة التصديق على سأركز بكل عزم على ان يكون الجيش الأمريكي مستعدا بجد لأي احتمال طارئ».

«وعلى الرغم من ان هناك وقتا ومجالا للدبلوماسية التي يصاحبها ضغط فقد بدات النافذة تنغلق. وعلى إيران ان تظهر استعدادها للتفاوض بجدية.»

ومثل كل وزراء الدفاع الأمريكيين الذين رشحوا من قبله قال هاجل انه سيكون حذرا في ادخال القوات الأمريكية إلى حرب. وذكر ان تجربته كطرد من قوات الشاة في حرب فيتنام ستفيده في منصب وزير الدفاع حيث سيكون مكلفا بانهاء الصراع في افغانستان.

وقال المحارب الذي شارك في حرب فيتنام وقاتل فيما يعرف باسم هجوم تيت الدموي للكونجرس «ادرك تماما معنى ان اكون جنديا في حرب».

حذرتها من عواقب إجرائها تجربة نووية جديدة

كوريا الجنوبية تلوح بعصا الحزم في وجه جارتها الشمالية

طوكيو -«كونا» - حذرت كوريا الجنوبية نظيرتها الشمالية امس من انها ستواجه «عواقب وخيمة» في حال اجرائها تجربة نووية ما يزيد الضغوط على بيونغ يانغ لالغاء تجربتها.

وذكرت وكالة الانباء الكورية الجنوبية «يونهاب» في تقرير ان هذا التحذير جاء بعد عقد الرئيس الكوري الجنوبي لي ميونغ باك اجتماعا مع كبار وزراء الامن.

ونقل التقرير عن متحدثة باسم الرئاسة الكورية بارك جيونغ هاي انه «اذا اخطات كوريا الشمالية في تقدير الاوضاع واستمرت في القيام بانتهاكاتها مرة اخرى سيؤدي ذلك الى عواقب وخيمة وقادحة».

واوضح التقرير ان الحكومة الكورية الجنوبية تدعو نظيرتها الشمالية الى الوقف الفوري لجميع الانتهاكات والوفاء بالتزاماتها الدولية. واشار الى طلب الرئيس لي من وزير الدفاع كيم كوان جين بالاستعداد العسكري الشديد في حال تصاعد التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية في ظل قيام الشمال بمزيد من الانتهاكات والاستفزازات ومن ضمنها التجربة النووية.

من جهته قال وزير الدفاع انه تم رفع مستوى وضع الاستعداد العسكري الى ثاني اعلى مستوى له اذ يتم حاليا استخدام جميع وسائل المراقبة لرصد تحركات الشمال على امتداد الحدود الكورية وموقع التجربة النووية.

واضاف انه تم نشر القوات على الحدود البرية والبحرية بين الكوريتين لحراستها والتصدي لاي هجوم غير متوقع من الشمال. وكانت كوريا الشمالية قد اعلنت خلال الاسبوع الماضي عن قيامها بتجربة نووية ثالثة احتجاجا على تبني مجلس الامن الدولي قرارا بادانة اطلاقها صاروخا الى الفضاء في 12 من ديسمبر الماضية.

واشارت مصادر رسمية في سيؤول الى اتمام الشمال جميع التحضيرات اللازمة واستطاعته بالقيام بتجربة نووية في اي وقت فيما زعمت بيونغيانغ ان عملية اطلاق الصاروخ الفضائي كان سلميا.

لندن: تحذير رسمي من تأثيرات «التقشف» على برامج تسليح الجيش

لندن - 31 - 1 «كونا» — حذر تقرير رسمي امس وزارة الدفاع البريطانية من مواصلة تنفيذ برنامجها التقشفي الذي يهدف الى خفض عجز الموازنة العسكرية وامكانية تاثير ذلك على برامج تسليح الجيش في المستقبل.

وذكر التقرير الصادر عن مكتب المحاسبة الوطني ان «هناك تفاؤلا مفرطا في الخطط التي وضعها مسؤولو وزارة الدفاع بشان امكانية القضاء النهائي على عجز الموازنة ما سيخلق فجوات في البرامج العسكرية للقوات المسلحة في المستقبل».

وانتقد اعتماد وزارة الدفاع على موازنة طوارئ بقيمة ثمانية مليارات جنيه استرليني لتنفيذ برنامجها التسلحي الذي يمتد الى غاية عام 2020 مضيفا ان «الوزارة لها سوابق في عدم القدرة على التحكم الجيد في ميزانياتها».

واشار الى ان 69 مشروعا عسكريا لبرامج في الفترة من عام 2000 الى عام 2012 سجلت ميزانياتها مجتمعة ارتفاعا بقيمة 11 مليار جنيه مبينا ان القيمة النهائية لعدد البرامج التسلحية عام 2009 ارتفعت نحو 40 بالمئة مقارنة مع الميزانيات الأولية التي حددت لها من قبل.

وجاء صدور هذا التقرير متزامنا مع اعلان وزير الدفاع فيليب هاموند امس عن ميزانية بقيمة 159 مليار جنيه استرليني مخصصة لدعم برامج تسلحية خلال الثمانية اعوام المقبلة وفق ما اقرته استراتيجية الدفاع والأمن التي اعدت في ديسمبر عام 2010.

واوضح هاموند ان هذه الميزانية ستشمل اكثر من 35 مليار جنيه لتصنيع غواصات نووية متطورة و18 مليار جنيه لاقتناء مقاتلات حديثة للقوات الجوية و17 مليار لشراء سفن حربية من ضمنها حاملات الطائرات «الملكة اليزابيث».

واكد ان هذه الميزانية سمحت بالقضاء على الثغرة المالية في ميزانية الدفاع بقيمة 79 مليار جنيه والتي ورثها عن الحكومة السابقة بقيادة حزب العمال.

وتاتي هذه التطورات في وقت قررت الحكومة البريطانية زيادة دعمها للحملة العسكرية في مالي بقيادة فرنسا حيث تم وضع طائرات عسكرية بريطانية تحت تصرف القوات الفرنسية فضلا عن قرارها إرسال اكثر من 300 جندي ضمن بعثة أوروبية لتدريب القوات المالية والافريقية.

فكرة لم تكن تلقى رضى المنظمة الدولية قبل التدخل الفرنسي

مالي: مجلس الأمن يبحث إرسال قوة سلام دولية .. وباريس تدعو السلطات للحوار مع الشمال

عواصم - «وكالات» - قال دبلوماسيون إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سيبدأ قريبا بحث إرسال قوة سلام دولية إلى مالي وهي فكرة لم تكن المنظمة الدولية ترضى عنها تماما قبل التدخل العسكري الفرنسي.

وفي الشهر الماضي وافق مجلس الأمن المؤلف من 15 دولة على قوة بقيادة أفريقية في مالي والتي كان من المفترض أن تمولها المساهمات الطوعية من أعضاء الأمم المتحدة وتدربها دول الاتحاد الاوروبي، ولم يكن من المفترض ان تبدأ تلك القوة عملياتها قبل وقت لاحق من العام الجاري في مواجهة متشددين إسلاميين سيطروا على منطقة شاسعة من شمال مالي العام الماضي.

لكن دبلوماسيين قالوا إن التدخل العسكري الفرنسي هذا الشهر ضد المتشددين في مالي جعل تلك الخطة محل نقاش.

وقال دبلوماسي غربي طلب عدم نشر اسمه «هناك حديث متزايد عن التحرك مباشرة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.» وأكد دبلوماسي آخر ومسؤول في الأمم المتحدة ذلك وأن المباحثات ستبدأ خلال أيام.

وتحدثت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سوزان رايس لأول مرة عن هذه القضية الأسبوع الماضي خلال اجتماع لمجلس الامن. وقال الدبلوماسيون ومسؤولون بالأمم المتحدة إن أعضاء آخرين في المجلس أصبحوا متحمسين الآن للفكرة.

وسيتطلب نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة موافقة مجلس الامن. وسيكون الخيار الآخر إرسال قوة يقودها الاتحاد الافريقي بموافقة من المجلس مع حصولها على الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم من الأمم المتحدة تماما مثل بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال.

وذكر دبلوماسيون أن واشنطن تؤيد فكرة بعثة من الأمم المتحدة أكثر من إرسال قوة من الاتحاد الافريقي.

وأضافوا انه يتعين الاتفاق على التفاصيل لكن من الأفكار المطروحة تشكيل قوة من الأمم المتحدة قوامها ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جندي. لكنهم أشاروا إلى أنه بما أن الصراع الجاري منذ ثلاثة أسابيع مستمر فمن السابق لأوانه نشر قوات لحفظ السلام.

وقال دبلوماسي «ليس هناك سلام بعد لحفظه... ما زلنا في مرحلة تحقيق السلام.»

وأوضح دبلوماسيون أن الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون لم يكن متقبلا لفكرة التدخل المباشر من الأمم المتحدة في العملية المقترحة التي تقودها الدول الافريقية لأنها ستكون عملية قتالية هجومية وليس لحفظ السلام.

لكنهم قالوا إنه بعد أن استعاد جيش مالي بدعم من القوات الفرنسية اغلب المدن الصحراوية في شمال البلاد فإن احتمال نشر قوة سلام تابعة للأمم المتحدة أصبح اقل استبعادا عن ذي قبل.

وأضافوا أن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سيكون لها بعض المزايا مقارنة بالقوة التي تقودها افريقيا والتي وافق عليها مجلس الأمن الشهر الماضي. وسيكون التمويل واضحا وسيكون من السهل مراقبة مدى الالتزام بحقوق الإنسان ومن الممكن ان تختار الأمم المتحدة اي الوحدات الوطنية التي تستخدم في هذه القوة.

جنود حكوميون على مشارف كيدال

وذكر دبلوماسي أن الكثير من القوات الافريقية التي تدعم بالفعل الجيش الفرنسي والقوات الحكومية في مالي يمكن نظريا ان تبقى وتصبح جزءا من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ومن المرجح أن تؤيد هذه الفكرة فرنسا. وقال رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايرو يوم الثلاثاء إن باريس ستؤيد نشرا سريعا للمراقبين الدوليين في مالي لضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان

وامس الاول قالت فرنسا انه يتعين على حكومة مالي الانتقالية في باماكو ان تبدأ على الفور محادثات مع ممثلين للسكان في شمال البلاد بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تعترف بوحدة اراضي البلد الواقع في غرب افريقيا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية فيليب لاليو للصحفيين امس الاول «يتعين على السلطات المالية أن تبدأ دون ابطاء محادثات مع الممثلين الشرعيين لسكان شمال البلاد والجماعات المسلحة غير الارهابية التي تعترف بوحدة اراضي مالي.»

وكان لاليو يتحدث بعد ان دخلت قوات فرنسية كيدال وهي اخر بلدة رئيسية تحت سيطرة المتمردين في شمال مالي مما يشير الى مرحلة جديدة في العملية العسكرية التي تقودها فرنسا لطرد متشددين اسلاميين مرتبطين بالقاعدة من مستعمرتها السابقة.

وقال لاليو «الحوار بين الشمال والجنوب هو السبيل الوحيد الذي سيجعل بالامكان عودة الدولة المالية في شمال البلاد.»

وقال رئيس مالي ديونكوندا تراوري يوم الاربعاء ان حكومته تهدف الى تنظيم انتخابات ذات مصداقية بحلول 31 يوليو في استجابة لمطالب من مساندين غربيين رئيسيين للعملية العسكرية ضد المتمردين.

وفي وقت سابق من هذا الاسبوع اعلن مقاتلو الطوارق المنتمون للحركة الوطنية لتحرير ازواد والذين يطالبون بقدر اكبر من الحكم الذاتي في شمال مالي انهم سيطروا على كيدال بعد ان انسحب الإسلاميون من البلدة.

وكانت الحركة الوطنية لتحرير ازواد قد بدأت تمردا في شمال مالي اواخر 2012 منتزعة السيطرة على المنطقة من القوات الحكومية بعد انقلاب عسكري في باماكو في مارس.

بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي انقسام الناخبين حوله

اليابان في طريقها لتعديل دستور ما بعد الحرب العالمية

طوكيو - «وكالات» : أكد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي عزمه تعديل دستور ما بعد الحرب الذي فرضته الولايات المتحدة عام 1946، وذلك بينما أظهرت استطلاعات الرأي انقسام اليابانيين بشأن التعديلات وهدف الحكومة منها. وقال آبي -ردا على سؤال في البرلمان بشأن عزمه تعديل الدستور الذي يحرم على اليابان خوض الحرب- إنه «سيعدل أولا البند 96 كأول خطوة لا بد منها من أجل تعديل محتمل في وقت لاحق للبند الذي يجعل اليابان بلدا مسالما وهو البند التاسع». يشار إلى أن البند 96 يحدد القواعد الواجب اتباعها للقيام بتعديل الدستور المطبق منذ عام 1947. أما البند التاسع فهو ينص على انه «للتطلع جديا إلى سلام دولي قائم على العدالة والنظام، يتخلى الشعب الياباني إلى الأبد عن الحرب بوصفها حقا سياديا للأمة، وكذلك يتخلى عن التهديد أو استعمال القوة كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية». ويضيف النص «من أجل تحقيق الهدف الذي حددته الفقرة السابقة، لا يجوز تشكيل قوات برية أو بحرية أو جوية أو أية قوة حربية».

وبينما يطفو البند التاسع على سطح النقاش السياسي الياباني، تشهد علاقات اليابان مع جارتيها المباشرتين الصين وكوريا الجنوبية خلافات مستمرة موروثة من التاريخ.

وحسب الإجراءات، فإن التعديلات يجب أن تكون بمبادرة من البرلمان وبموافقة ثلثي أعضاء كل مجلس من مجلسيه على الأقل، ثم ترفع التعديلات إما إلى استفتاء شعبي كي تقر بأغلبية المقترعين الذين يدلون بأصواتهم، وإما بالتزامن مع انتخابات تشريعية.

وقد أظهر استطلاع للرأي أن الناخبين اليابانيين منقسمين بشأن هدف رئيس الوزراء شينزو آبي من تعديل الدستور السلمي لليابان لتخفيف القيود على القوات المسلحة.

وأظهر الاستطلاع -الذي أجرته صحيفة «أساهي» وفريق يحتي من جامعة طوكيو- أن 50% من الناخبين يؤيدون تعديل الدستور. لكن ذلك -كما تقول رويترز- يقل كثيرا عن نسبة الـ89% من أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في ديسمبر/كانون الأول والذين يريدون تعديل الدستور.

وقد أيد 45% السماح لليابان بممارسة حق الدفاع عن الذات أو مساعدة حليف يتعرض لهجوم، في زيادة عن نسبة التأييد التي جاءت في 2009 وبلغت 37%.

كما أظهر استطلاع منفصل لوكالة كيودو للأنباء أن أكثر من 70% أيدوا تعديل قانون يحكم القوات المسلحة اليابانية، لتخفيف القيود المفروضة على أنشطة هذه القوات لإنقاذ اليابانيين المعرضين لخطر من جراء الصراعات الخارجية.

يأتي ذلك بينما يدعو الحزب الديمقراطي الحر إلى تغيير القانون لتخفيف القيود المفروضة على استخدام الجيش للأسلحة، والقيود الأخرى في حالات كتلك التي أعقبت أزمة الرهائن التي حدثت في الجزائر هذا الشهر، والتي قتل فيها عشرة يابانيين ضمن 38 رهينة.

ألمانيا: «بوند ستاغ» يصادق على تمديد مهام «بوند سفير» في أفغانستان

برلين - «كونا»: صوت البرلمان الألماني «بوندستاغ» امس بأغلبية كبيرة على تمديد مهام الجيش الألماني «بوندسفير» في افغانستان.

ووفق قرار السلطة التشريعية الاولى في البلاد فانه تم تمديد عمل القوات الألمانية المرابطة في شمال افغانستان لمدة عام اضافي.

وصوت لصالح القرار 435 مندوبا بينما صوت ضده 11 مندوبا وامتنع عن التصويت 39 مندوبا.

يذكر ان الكتلة النيابية الوحيدة التي استبقت التصويت على مشروع القرار الحكومي هي كتلة حزب اليسار المعروفة بمعارضتها الشديدة لأي تدخل عسكري ألماني خارجي.

وينص القرار ايضا على تقليص عدد القوات الألمانية من 4500 جندي الى 3300 جندي.

ووفق قرار وافقت عليه حكومة برلين في العام الماضي فإن جميع القوات الألمانية ستنسحب في موعد اقصاه نهاية عام 2014 من الاراضي الأفغانية لتقتصر مهام «البوندسفير» ابتداء من عام 2015 على تدريب وتاهيل القوات الامنية الافغانية التي ستقع على عاتقها الحفاظ على الوضع الامني في الاراضي الافغانية.

متمردون أكراد ينفون انسحابهم من الأراضي التركية مارس المقبل

اسطنبول - «وكالات»: قالت صحيفة تركية مقربة من الحكومة إن المتمردين الأكراد سينسحبون من الاراضي التركية بحلول العام الكردي الجديد الذي يبدأ في 21 مارس في اطار عملية سياسية تنهي صراعا قتل فيه 40 الفا. وذكرت صحيفة صباح التركية أن انسحاب المتمردين الاكراد إلى شمال العراق حيث يتمركز بضعة الاف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني سيبدأ في مارس حين تتحسن الاحوال الجوية في جنوب شرق تركيا.

وقالت الصحيفة إن المسؤولين الأتراك يجرون محادثات مع عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون منذ اواخر عام 2012 وان من المتوقع ان يوجه دعوة خلال العشرة ايام القادمة للمتمردين الاكراد لاعلان وقف اطلاق النار

ولكن جماعة كردية متمردة وصفت امس هذه التقارير بانها «اكاذيب» تاتي في إطار «حرب نفسية».